٥ر٣١٪ من بعثات اسرائيل الدبلوماسية، بينما كان في هذه البعثات ٥ر١٩٪ من مجموع الموظفين الموجودين في الخارج . وكانت الاية معكوسة في أوروبا الغربية ، فقد كان فيها في السنة نفسها ٢٥٪ من البعثات و ٥ر٣٩٪ من الموظفين . أما امريكا الشمالية فكانت تظهر فيها نسبة اعلى من الموظفين : ١٣٪ من البعثات و ٤ر٢٠٪ من الموظفين . وكانت الاية معكوسة ، مرة اخرى ، في امريكا اللاتينية : ٤ر١٧٪ من البعثات الى ٣ر١٢٪ من الموظفين .

ولكن قطع معظم الدول الافريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل في سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ادى الى تخفيف هذه الازمة وتغيير الصورة الى حد بعيد . ففي سنة ١٩٧٢ قطعت ثلاث دول افريقية علاقاتها مع اسرائيل ، وفي سنة ١٩٧٣ قطعتها معها ٢٣ دولة افريقية اخرى (الى جانب ثلاث دول جمدت علاقاتها وقلصت سفاراتها فيها الى حد كبير) مما ادى الى غلق ٢٦ سفارة اسرائيلية في افريقية (فضلا عن ست سفارات في اوروبا الشرقية سبق ان اغلقت في سنة ١٩٧٦) وتوزيع موظفيها على بعثات الاخرى واحدث وفرة اكبر من الموظفين فيها .

ويتمثل نمو التمثيل الخارجي ايضا في المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالتعيينات والميزانية . ففي نهاية سنة ١٩٥٩ كان مجموع الموظفين التابعين لوزارة الخارجية في الداخل والخارج ٢٧٧ (بما فيهم الموظفون المدنيون، اي الذين ليسوا في السلك الدبلوماسي) فاصبح العدد بعد ذلك بخمس سنوات أكثر من الضعف (٨٣٣) موظفا . وكان ذلك ايضا من آثار التغلغل الاسرائيلي الواسع في افريقية بعد سنة ١٩٦٠ .

اما نمو ميزانية وزارة الخارجية الاسرائيلية فيجلب النظر ايضا : فقد كانت هذه الميزانية في السنة الاولى لقيام اسرائيل اقل من مليون جنيه فلسطيني فاصبحت ميزانية السنة الحادية والعشرين ٧٢ مليون ليرة اسرائيلية . ولا شك ان خفض سعر الليرة الاسرائيلية من وقت لاخر كان له اثر جزئي في ارتفاع الميزانية ، وخاصة في السنوات ١٩٥٤ — ١٩٥٥ و ١٩٦٢ — ١٩٦٣ و ١٩٦٨ — ١٩٦٩ ، ولكن التوسع العام في عدد البعثات في الخارج وزيادة عدد الموظفين كانا من الاسباب الرئيسية لارتفاع الميزانية . ويذهب حوالي نصف الميزانية الى الرواتب والمخصصات ، ويصرف ثلثا مجموعها بالعملة الاجنبية .

طريقة العمل في الوزارة

من المعروف ان مهمة وزارة الخارجية في اية دولة من الدول ليست رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية — التي ترسمها عادة سلطة او سلطات أعلى — وانما هي تنفيذ تلك السياسة على ضوء الظروف المحيطة بكل قضية والامكانات والاحتمالات المتوافرة ، والخيار الموجود بين القرارات البديلة .

ان مهمة وزارة الخارجية ، بل علة وجودها ، هي مساعدة اولئك الذين بيدهم السلطة في تحقيق اهداف السياسة العليا بواسطة تنظيم علاقات الدولة مع الدول الاخرى ، والمنظمات الدولية، من يوم لاخر . ان هذه العلاقات تشكل تحديا مستمرا من اجل اتخاذ اصح القرارات التي تضمن تحقيق تلك الاهداف ، او اقربها الى الصحة .

والواقع ان هذا الدور لا تنفرد به وزارة الخارجية الاسرائيلية لان وزارات الخارجية في جميع الدول تقوم بوظيفة تنفيذ القرارات العريضة التي تتخذها السلطة العليا ، ولكن هذا الدور (اي تركز السلطة في القمة) قد رسخته في اسرائيل تقاليد المنظمات اليهودية في عهد الحكم البريطاني ، واستمر بصورة تلقائية بعد قيام اسرائيل . ومنذ سنة ١٩٤٨ ساد هذا الوضع النظام السياسي في اسرائيل بصورة عامة ، وخاصة في الاحزاب وفي الخدمة المدنية .

وكانت هذه الظاهرة بارزة في وزارة الخارجية الاسرائيلية بصورة خاصة لان اسرائيل منذ قيامها، تعيش في وضع دولي خاص ، وفي ازمة مستمرة، وان التهديد الدائم الذي تشعر به قد برر لديها مثل هذا الاسلوب ، واضفى عليه صفة مشروعة وعقلانية بنظرها .

وهنالك بطبيعة الحال مجموعة من القرارات التي تتخذ في وزارة الخارجية من يوم لاخر ، بل من ساعة لاخرى ، وتتم عملية اتخاذها — شكليا — بواسطة جهاز على مستويات مختلفة من السلطة والمسؤولية . وفي هذا الجهاز ثمانية مصادر رئيسية